

نمو السكان في مصراته

د. منصور الكيخيا

قسم الجغرافيا

نمو السكان في مدينة مصراته

د . منصور الكييخيا

تعتبر مدينة مصراته من أقدم المدن الليبية ، فتاریخها عريق تمتد جذوره الى العهد الروماني ، حيث ورد في بعض المراجع التاريخية القديمة ذكر ميناء (ثوباستيس) Tupactis ، وذكر ما يتمتع به في ذلك الوقت من نشاط تجاري متبدال مع بعض الموانئ الأخرى على ساحل البحر المتوسط ، كان ذلك الميناء يمثل مركزاً من مراكز التبادل التجاري على ساحل الشمال الافريقي التي تعتمد في نشاطها التجاري على تصدير السلع الواردة من وسط القارة الافريقية وشماليها الى موانئ البحر المتوسط . ويبدو أن ذلك الميناء اضمحل نشاطه كثيراً في العصور اللاحقة ، حيث لا نجد له ذكراً خلال الفترة التي افتتح فيها المسلمون هذه البلاد ، واندثر اسم (ثوباستيس) نهائياً ليظهر في تلك المنطقة تجمع سكاني جديد على شكل مدينة تجارية أيضاً لعبت دوراً نشطاً في التجارة مع داخل القارة الافريقية ومع بعض موانئ البحر المتوسط خاصة ميناء البندرية التي كانت تستورد منها كميات كبيرة من الزيت والصوف ، وتصدر اليها الأدوات الزجاجية والأسلحة والاقمشة وغيرها من الأدوات المصنعة .

ان نواة مدينة مصراته الحالية يرجع تاریخها الى تلك الحقبة من العصور الوسطى ، وكانت مدينة مصراته القديمة تضم تجمعاً سكانياً هاماً منذ ذلك التاريخ ولعبت دوراً واضحاً في احداث ذلك العصر الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وحتى عندما اضمحلت تجارة القوافل مع دوافع

أفريقيا ، وتدهرت التجارة البحرية مع موانئ البحر المتوسط بسبب نشاط القرصنة والحروب البحرية ، لم تندثر المدينة نهائيا بل استمرت حبويتها كمركز للتبادل التجاري الداخلي بين شرق ليبيا وغربها ، وكانت تمثل كذلك محطة هامة تقصدها قوافل الحجاج في ذهابها وعودتها بين مناطق الشمال الافريقي والجaz .

ان هذا القدر من النشاط التجاري وبعض النشاط الزراعي الذي نما حول تلك المدينة لم يمكنها من تحقيق نمو كبير يمكنها من استيعاب اعداد كبيرة من السكان ، ولكنه مكنها على الاقل من الاحتفاظ لنفسها بسكانه لا بأس بها بين التجمعات السكانية الهامة في شمال ليبيا . وقد عرفت خلال تلك الفترة من تاريخها وخلال الاحقاب التاريخية اللاحقة لها بأنها مصدر لتوزيع المهاجرين الى كثير من مناطق ليبيا ، خاصة المناطق الشرقية ، فقد مهر سكانها في الاعمال التجارية التي توارثوها خلال تاريخهم التجاري العريق ، واشتهروا بين سكان المدن الليبية كافة بحبهم للمعامرة في هذا الميدان ، الشيء الذي حفزهم الى النزوح من مصراطه والهجرة الى المدن الليبية الاخرى حيث كان لهم نصيب وافر في تنشيط الحركة التجارية في طرابلس وسبها وبنغازي والبيضاء وطرق وغيرها . هذه الهجرة يمكن اعتبارها أحد العوامل التي أدت الى الانخفاض النسبي في النمو السكاني بمنطقة مصراته خلال فترة طويلة تمتد من العصر العثماني الاول وحتى منتصف القرن العشرين ولا زالت هذه الظاهرة موجودة حتى الآن وان لم تكن بنفس الحدة والقوة التي كانت عليها سابقا .

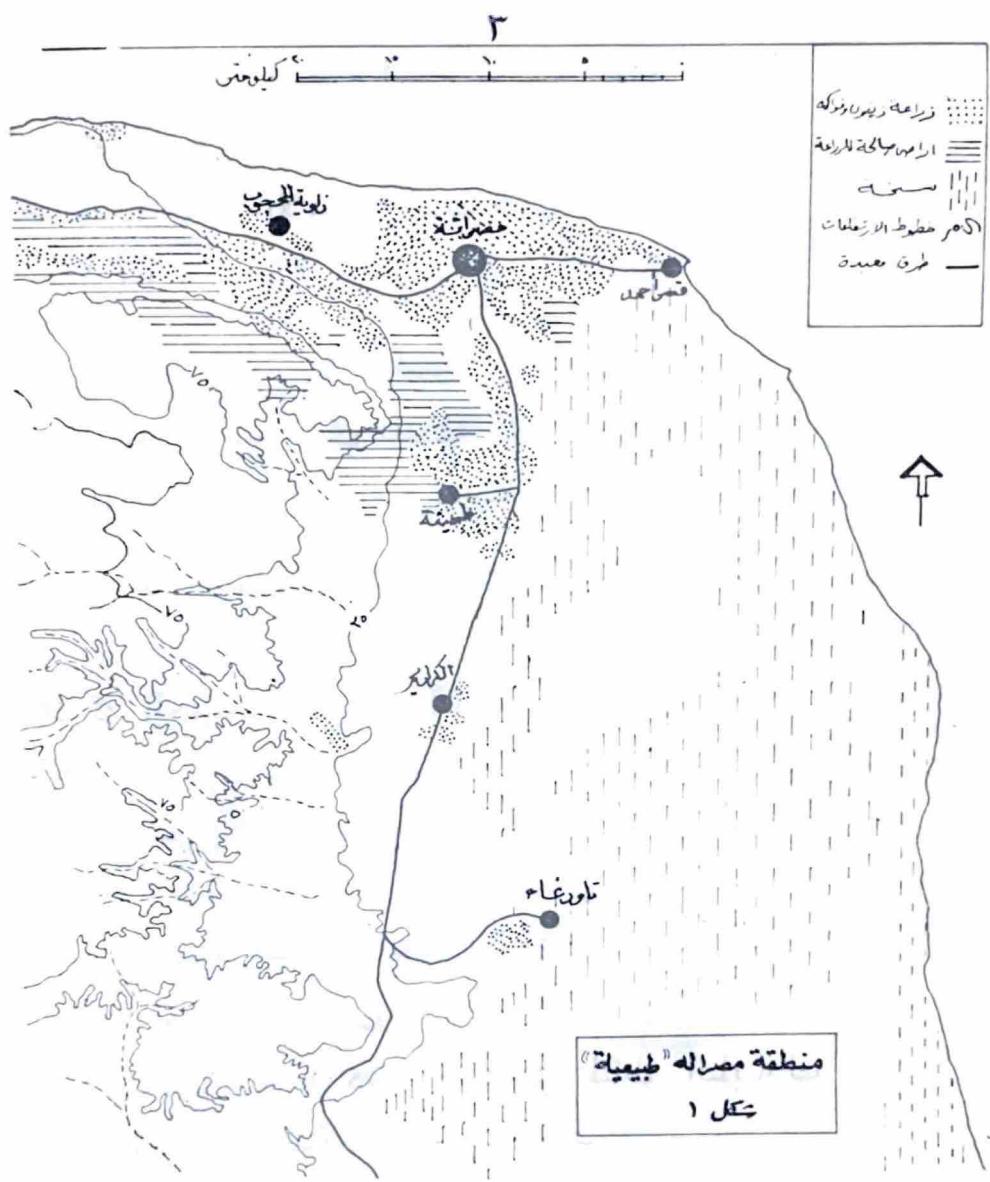
تحتل منطقة مصراته — حسب الحدود الادارية للبلدية — الطرف الشمالي الغربي من ساحل خليج سرت وتتوغل في المنطقة شبه الجافة حتى وادي الكسامين الواقع في الطرف الشمالي لمنخفض الجفرا ، وتنسيز بسطح

منبسط في أغلبه تتخلله بعض التلال قليلة الارتفاع وبعض مجاري الوديان الجافة ، وتغلب عليه التربة الرملية باستثناء بعض المنخفضات التي تغطيها السبخات في الجهة الشرقية بين تاورغاء وقصر احمد ، وكذلك بعض المناطق التي تظهر فيها طبقات الصخور الجيرية على السطح وهي مساحات محدودة ومتفروقة ، ويغلب على المنطقة المناخ شبه الصحراوي فيما عدا الجزء الشمالي منها – والذي تقع فيه مصراته نفسها فانه يتأثر بمناخ البحر المتوسط حيث تهطل الامطار الشتوية بمعدل متوسطه ٢٥٠ مم سنويا (الشكل ١) .

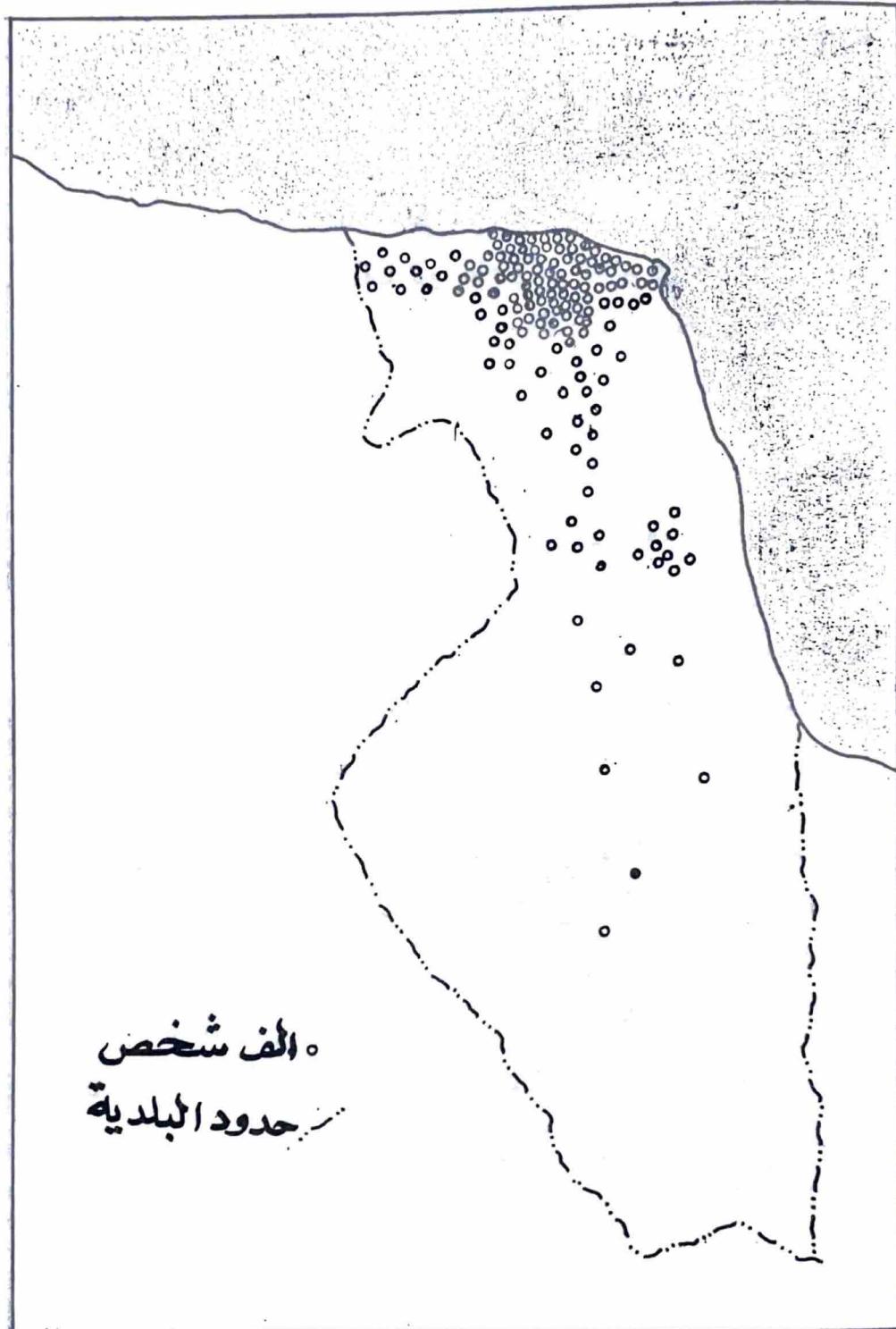
وهكذا يتضح بأن ظهير المدينة والمناطق المحيطة بها هي الجزء الاكثر صلاحية للنشاط البشري في المنطقة كلها ، حيث تقوم بها بعض المزارع المروية ب المياه الآبار الارتوازية وكذلك الزراعة الجافة والرعى .

وتعتبر مدينة مصراته السوق الاقليمي الرئيسي لتلك المنطقة الزراعية زيادة على كونها المركز الاداري والسياسي والثقافي والاقتصادي للمنطقة وفيها تتركز الخدمات بمختلف أنواعها . هذا الدور الهام الذي تلعبه المدينة هو مصدر حيويتها السكانية وهو سبب ظهورها كمركز لتجمع السكان واستقرارهم ونموهم ، وخريطة التوزيع الجغرافي للسكان (الشكل ٢) ، توضح هذا الثقل السكاني الذي تميز به مدينة مصراته وضواحيها بالنسبة للمنطقة التابعة لها إداريا .

كنت أود أن تقتصر هذه الدراسة على سكان مدينة مصراته المركز ، أي دراسة المدينة وحدها دون أن تشمل المناطق التابعة لها اداريا والتي تعتبر جسيعها مناطق ريفية . غير أنني وجدت أن ذلك غير ممكن ، نظرا لان الاحصائيات السكانية سواء تلك التي تضمنتها جداول التعداد العام للسكان أو تلك التي تضمنتها سجلات البلدية نفسها ، حيث كانت تلك الاحصائيات تحصر دائما حسب الحدود الادارية التي تضم المدينة مع بعض



٤



توزيع المسئان في بلدية مصراته وفروعها

- ٧١ - شكل ٩

المناطق الريفية التابعة لها ، فعندما كانت مصراته مركز متصرفية كانت تدمج دائمًا مع مراكز المديريات التابعة لها ، وعندما أصبحت مركز بلدية كانت احصائياتها دائمًا تدمج مع فروع البلدية ، ولهذا ستحتخص هذه الدراسة بمدينة مصراته ضمن المنطقة المحيطة بها من قصر احمد شرقا حتى الدافنية غربا ، ومن ساحل البحر شمالا حتى قرية الكراريم جنوبا . وبهذا سوف يستثنى من هذه الدراسة منطقتا تاورغاء وأبو نجيم وال محلات التابعة لهما بالرغم من تبعيتها الادارية لبلدية مصراته وذلك حتى تنحصر هذه الدراسة في أقرب اطار جغرافي ممكن للمدينة .

ان الاحصائيات القديمة لعدد سكان هذه المدينة كان جميعها تقديرية تقريبيا سواء في العهد العثماني أو خلال فترة الاستعمار الإيطالي ، وهي في نظرى تقديرات لا يمكن الاعتماد على صحتها ، بسبب الظروف السياسية والاجتماعية المضطربة في تلك الحقبة من تاريخ المدينة ، وبسبب عدم وجود الكفاءات في ميدان الحصر والتعداد السكاني التي يمكن ان تعطينا تقديرات صحيحة أو حتى قريبة من الصحة^(١) .

غير أن أول حصر لعدد سكان هذه المنطقة يمكن الاعتماد عليه بشيء من الحذر هو الذي تم في أواخر سنة ١٩٤٠ م ، أي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وهو الحصر الذي قامت به السلطات العسكرية في ذلك الوقت بقصد تنظيم بطاقات توزيع التموين على كل السكان ، وحسب هذا الحصر بلغ سكان المدينة الذين تمكنت السلطات المختصة من تسجيلهم واصدار البطاقات لهم ٩٣٠٠ نسمة منهم ١٢٠٠ من الإيطاليين و ٨١٠٠ من المواطنين العرب مع قلة من اليهود . ومن المفيد ان نلاحظ هنا بأن الفترة التي أجري

(١) كانت تلك التقديرات تعتمد على حصر السكان حسب القبائل وتأخذ المعلومات من بعض الموظفين في ادارة الحكم المحلي وتستقي بعضها الآخر من شيوخ القبائل .

فيها هذا الحصر لعدد السكان كانت فترة عدم استقرار حيث أن غالبية السكان كانوا قد هجروا المنطقة الساحلية بسبب ظروف الحرب متبعدين بأسرهم إلى مناطق أخرى في الداخل تعتبر أكثر أمناً، فلم يتم تسليمهم التسجيل • وهكذا يمكن القول بأن عدد السكان الذين سجلوا في تلك السنة هو في الواقع أقل بكثير من العدد الفعلي للسكان في الأوقات الاعتيادية أي قبل وبعد فترة الحرب •

ومما يثبت ذلك أن التعداد العام للسكان لسنة ١٩٥٤ م – وهو أول تعداد عام رسمي للسكان يجري في ليبيا – أظهر بأن عدد السكان الإجمالي بمدينة مصراته^(٢) بلغ ٥٠٢٨٧ نسمة •

لا شك أن الفارق كبير جداً بين التقدير السابق الذي تم في سنة ١٩٤٠ وبين هذا التعداد ، ولا يمكن بأي حال تفسير هذا الارتفاع الكبير في عدد سكان المدينة بطريق الزيادة الطبيعية وحدها ، فهذا النمو الكبير جداً في السكان حدث في الواقع بسبب عودة الأسر التي كانت قد هجرت المنطقة خلال فترة الحرب أما دور الزيادة الطبيعية في السكان فهو دور ثانوي ضعيف بالرغم من أن المنطقة بدأت تمر بمرحلة استقرار نسبي في سنة التعداد (١٩٥٤) بعد أن عانت الكثير من ويلات الحرب العالمية الثانية ومن الأزمة الاقتصادية الصعبة خلال السنوات التي تلت تلك الحرب مباشرة • حيث امتازت تلك الفترة بكثرة الهجرة من مصراته إلى المدن الليبية الأخرى وخاصة إلى بنغازي وطرابلس ، تلك الهجرة التي استمرت حتى بعد سنة ١٩٥٤ أي طوال فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن بالرغم من استقرار الحياة نسبياً في مدينة مصراته ، غير أن النشاط الاقتصادي وفي

(٢) هذا الرقم وغيره من الأرقام الخاصة بسكان مصراته تمثل عدد السكان حسب المنطقة السابقة تحديدها أي مدينة مصراته وما حولها .

ميدان التجارة على وجه الخصوص كان يحقق ازدهاراً أكثر في طرابلس وبنغازي والبيضاء في تلك الفترة فجذب الكثيرين من سكان مصراته الذين اشتهروا بنشاطهم التجاري وقد اتعش على أيديهم جزء من النشاط التجاري في أسواق طرابلس وبنغازي والبيضاء وطبرق وبسها . ويمكن أن نعتبر هذه الهجرة أحد الاسباب في انخفاض معدل النمو السكاني في منطقة مصراته خلال الفترة ما بين سنة التعداد الأول ١٩٥٤ م وسنة التعداد الثاني ١٩٦٤ م ، حيث بلغ عدد سكان مصراته ٦٠٥٦٣ نسمة أي بعدل سنوي للنمو بلغ ٢٪ فقط . وهو معدل منخفض بالنسبة لميلاداته في طرابلس وبنغازي والبيضاء^(٣) .

إن مصراته شأنها شأن المناطق الليبية الأخرى تميزت خلال تلك الفترة من الزمن بارتفاع في معدلات المواليد . غير أن ذلك الارتفاع في معدلات المواليد كان يقابله ارتفاع آخر في معدلات الوفيات ، وارتفاع أكثر — بلغ مرحلة الخطورة أحياناً — في معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من العمر . وذلك نتيجة التخلف الاقتصادي وعدم توفر الرعاية الصحية وما كانت تعانيه البلاد من قلة توفر الخدمات الطبية في أغلب المناطق . إن مثل هذه العوامل كانت تحد من ارتفاع معدلات النمو السكاني وكانت شاملة لكل المناطق الليبية تقريباً خلال تلك الفترة . غير أن الكثير من المدن الليبية الأخرى وخاصة طرابلس وبنغازي والبيضاء حققت نمواً للسكان في تلك الفترة نفسها أعلى بكثير من معدل النمو السكاني في مصراته كما لاحظنا سابقاً . وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن ظاهرة الهجرة من مصراته إلى المدن الليبية الكبيرة كانت من أهم العوامل التي

(٣) بلغ معدل النمو السكاني في طرابلس ٤٪٦ / ، وفي بنغازي ٦٪٩ / ، وفي البيضاء ١٦٪٥ سنوياً وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٤ م .

أدت الى انخفاض معدل النمو السكاني بها . إننا للاسف لم تتمكن من الحصول على أرقام واضحة لاحصائية الهجرة من مصراته بسبب عدم انتظام العمل بقسم السجل المدني في بلديتها خلال تلك الفترة ، غير أن أحدا لا يستطيع أن ينكر الاعداد الكبيرة من مهاجري مصراته وما تميزوا به من عمل في مختلف الميادين وخاصة ميدان التجارة في أغلب المدن الليبية الهامة بعض أسواق طرابلس وبسها ومعظم أسواق بنغازي والبيضاء اما اعتسد نشاطها في مجال تجارة الجملة وفي المحلات التجارية الصغيرة على تجار وفدوا اليها من مصراته واستقروا بها .

وعلى الرغم من احتفاظ مدينة مصراته بأهميتها الادارية في المنطقة كمركز للمتصرفية ثم كعاصمة لمحافظة ، وتمتعها بنشاط اداري على صعيد الحكم المحلي حيث جذبت الاعمال الوظيفية عددا غير قليل من الافراد والاسر التي استقرت بمصراته ، غير أن هذا النشاط لم يصحبه تطور كبير في توسيع المدينة عمرانيا وفي زيادة الخدمات لان التغير الاقتصادي الذي حدث في البلاد كنتيجة للموارد المالية العائدة من النفط كان لا يزال في بدايته ولم تظهر تنتائجها بصورة فعالة خلال الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٦٤ وان كانت بوادره تؤدي بالاطمئنان الى مستقبل أفضل وتشجع الكثير من الافراد على البقاء في مصراته وعدم الهجرة الى مدن أخرى سعيا وراء رفع المستوى المعيشي لاسرهם .

لذلك يمكن أن نعتبر السنوات الاولى من تلك الفترة سنوات ركود أدت إلى قلة ارتفاع معدل النمو السكاني بالمدينة ، والسنوات الاخيرة من تلك الفترة تمثل بداية مرحلة الاتعاش الاقتصادي الذي بدأ ببعض تأثيراتها تظهر في الارتفاع النسبي لمعدل النمو السكاني ، وان كان المتوسط العام للنمو السكاني خلال تلك الفترة في مجملها يعتبر منخفضا اذا ما قورن بالمستوى الذي وصل اليه معدل النمو السكاني في المدن

اللبيبة الكبيرة خلال تلك الفترة نفسها ، ويعتبر منخفضا كذلك اذا ما قورن بما تحقق في مصراته نفسها من ارتفاع في معدلات النمو السكاني في الفترة اللاحقة كما سرى .

خلال الفترة التي تقع بين سنة التعداد الثاني (١٩٦٤) وسنة التعداد الثالث (١٩٧٣) ارتفع العدد الاجمالي لسكان مدينة مصراته ارتفاعا ملحوظا حيث وصل الى ٨٦٩١٧ نسمة ، وبالتالي ارتفع المعدل السنوي للنسمة السكانى من ٢٪ خالل الفترة السابقة لسنة ١٩٦٤ م الى ٣٤٪ خالل الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧٣ م ، مما يدل على أن المدينة اجتازت فترة التخلف والركود الاقتصادي السابقة ودخلت فترة جديدة من الاتعاش الاقتصادي امتازت بفتح مجالات أوسع للعمل ، مكنت معظم سكان المدينة من الاستقرار فيها بل وجدت الايدي العاملة والخبرات الفنية من خارج المنطقة ، ويمكن أن نحدد أبرز العوامل التي أدت الى هذا ارتفاع في النمو السكاني بالآتي :

أولا : تحسين الوضع المعيشي للسكان وارتفاع الدخل الفردي وتحسين ظروف العمل داخل المدينة عنها في المناطق الريفية ، تتج عن هذا التغير فارق شاسع في مستوى الدخل وظروف العمل وفرص الكسب بين العمال في المرافق الحضرية داخل المدينة وبين العمال المستغلين بالزراعة وزراعة الماشية في الارياف والبواطي ، مما أغري الكثيرين من سكان الريف بالنزوح الى المدينة .

ثانيا : انتشار التعليم في الارياف وعدم توفر التعليم المهني بصفة عامة والزراعة منه بصفة خاصة مما جعل الكثيرين من صغار السن والشباب الذين أتموا التعليم الابتدائي أو المتوسط في قراهم ينزحون الى المدينة حيث تتوفى المدارس الداخلية لإتمام تعليمهم الثانوي والعالي في

مدارس التعليم العام التي تؤدي بدورها الى العمل الوظيفي الاداري أو الفنى سواء في الدوائر الرسمية أو في المؤسسات والشركات ، ولهذا نجد أن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة يستقرن بعد الانتهاء من دراستهم في هذه المدينة ويتركون الاريف نهايًا .

ثالثا : بداية التوسيع العمراني بالمدينة متمثلة في المباني والمشات التي تشيدها الدولة أو الاشخاص ، وكذلك التوسيع في تنفيذ المشاريع الأخرى داخل المدينة في مجال الخدمات المختلفة كالطرق والمدارس والمستشفيات والأسواق وغيرها من المرافق العامة ، هذا التوسيع فتح سوقا جديدة بامكانيات أكبر جذب اعداد كبيرة من اليد العاملة من المناطق القرية من مصراطه ومن بعض المناطق البعيدة عنها ومن خارج المنطقة كلها .

رابعا : ارتفاع مستوى المعيشة وتطور اوضاع السكان المادية في المسكن والأكل والملبس وانتشار الخدمات الصحية وتطورها ، وتتوفر العلاج والدواء والقضاء على الكثير من الامراض المتقطنة والأوبئة بفضل انتشار خدمات الطب الوقائي وخاصة التطعيم ضد هذه الامراض في المدارس والمعاهد والمنازل . كل ذلك أدى إلى انخفاض واضح في عدد الوفيات ، بينما احتفظت معدلات المواليد بمستواها المرتفع ، وهكذا بدأت الزيادة الطبيعية للسكان ترتفع بمعدل أكبر نتيجة تغير الفارق بين المواليد والوفيات تغيرا ايجابيا . وعلى الرغم من عدم توفر احصائيات دقيقة للمواليد والوفيات في الفترات السابقة إلا أن الارقام التي تمكنا من الحصول عليها من قسم السجل المدني بلدية مصراته توضح بأن المعدلات العامة للوفيات كانت كالتالي : ١٠ في الالف سنة ١٩٧٠م ، ٨ في الالف سنة ١٩٧٣م ، ٦ في الالف سنة ١٩٧٦م ، بينما كانت المعدلات العامة للمواليد

كالآتي : ٤٥٤ في الالف سنة ١٩٧٠ م ، ٤٥٤ في الالف سنة ١٩٧٣ م ، ٤٢٥ في الالف سنة ١٩٧٦ م ^(٤) ، وسواء كانت هذه الارقام دقيقة وصحيحة أو تنقصها الدقة فانها تشير الى ما سبق أن أثبتناه من ارتفاع معدل الزيادة العامة للسكان .

خامساً : كانت مدينة مصراته خلال تلك الحقبة من الزمن تمثل مركزاً ادارياً وسياسياً هاماً باعتبارها عاصمة لمحافظة مصراته التي كانت تضم منطقه جغرافية واسعة تشمل منطقة زليطن ومنطقة الجفرة ، زيادة على المنطقة التي تشغله الان بلدية مصراته وفروعها . وبذلك ازداد حجم الاعمال الادارية الرسمية وحجم المرافق والخدمات بها وجدت تلك الاعمال اعداداً من الموظفين والاداريين والفنين الذين استقروا بمصراته بصفة مستمرة .

كل تلك العوامل تضافرت على توسيع مجالات النشاط البشري المختلفة بمصراته فاستواعت المدينة أعداداً أكثر من السكان سواء عن طريق الزيادة الديمografية الطبيعية أو بطريق الهجرة الوافدة ، فارتفع معدل النمو السكاني بها إلى ٤٪ سنوياً .

واستمرت مدينة مصراته تتطور وتتسع و تستوعب أعداداً أكبر من السكان خلال أواسط وأواخر السبعينيات من هذا القرن ، واستمر معدل النمو السكاني بها يرتفع بسرعة مذهلة لم تشهدها مدينة مصراته في أي مرحلة من مراحل تاريخها الطويل . فالاحصائيات الصادرة عن بلدية

(٤) تشمل هذه الارقام كل المنطقة الواقعه ضمن الحدود الادارية لبلدية مصراته وفروعها وليس خاصه بالمنطقة القريبة من المدينة التي سبق تحديدها .

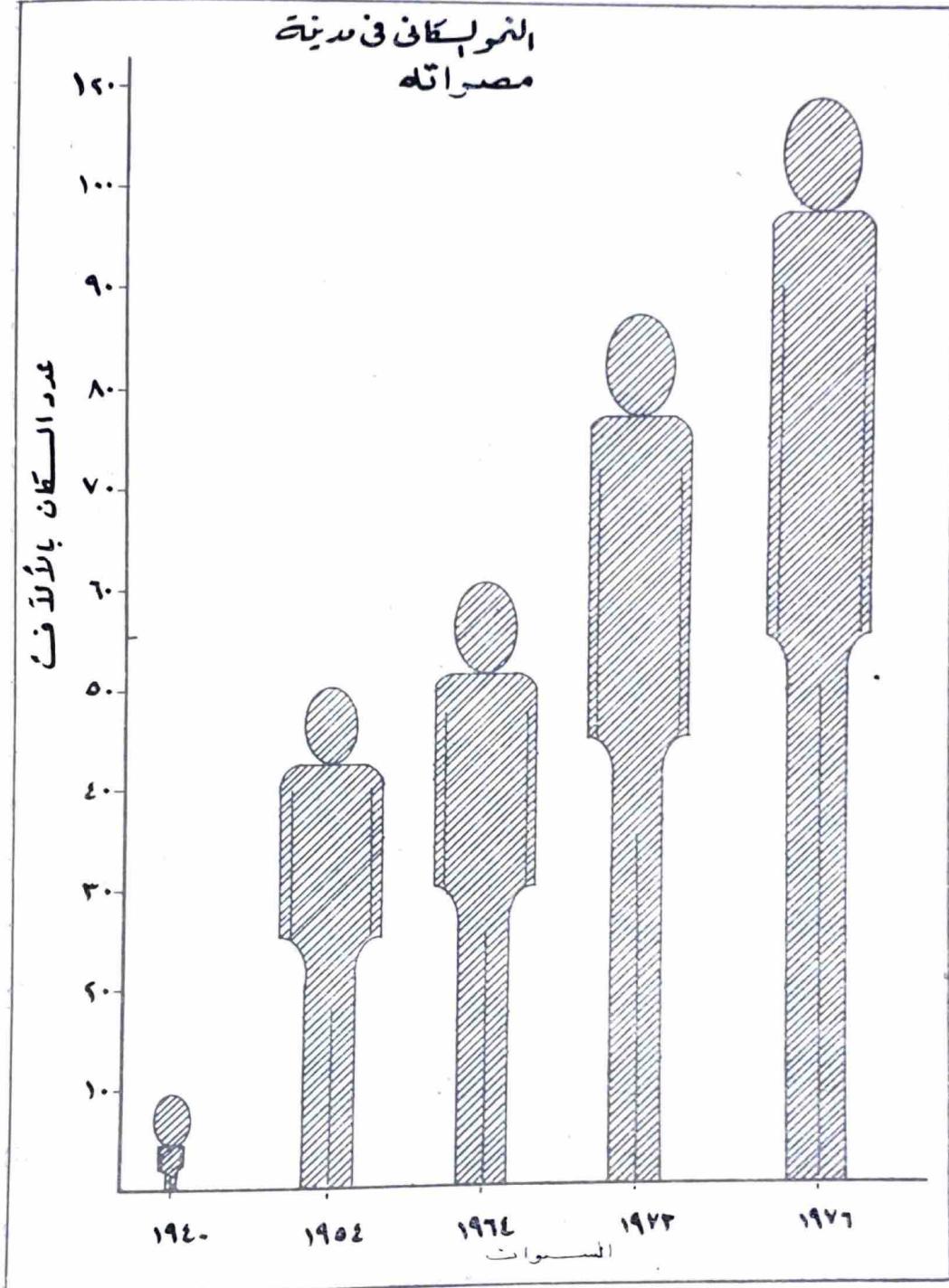
مصراته تثبت بأن عدد سكانها - حسب الحدود الادارية السابق تحديدها لهذه الدراسة - بلغ ١١٩٠٠٠ نسمة وذلك في ديسمبر سنة ١٩٧٦ م أي أن عدد سكان هذه المدينة ازداد حوالي ٣٢٠٠٠ نسمة في مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ونصف السنة (من يوليو ١٩٧٣ الى آخر ديسمبر ١٩٧٦ م) . وهذا يعني أن المعدل السنوي السكاني في مصراته خلال هذه الفترة الأخيرة وصل الى مستوى من الارتفاع لم يصل اليه في أية مرحلة من المراحل السابقة ، حيث كان عدد سكانها يتزايد بمعدل سنوي بلغ ١٠٪ / وهو معدل مرتفع جدا لا يمكن أن يتحقق بمجرد زيادة طبيعية عادية للسكان ، ويمكن تلخيص العوامل التي أدت الى هذا الارتفاع السريع في معدل النمو السكاني في مصراته بالآتي : - (شكل ٤)

أولاً : استمرار التأثير الإيجابي للعوامل الخمسة التي سبق ذكرها عند الحديث عن النمو السكاني للمدينة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين سنة ١٩٦٤ م وسنة ١٩٧٣ م ، وهي ارتفاع مستوى المعيشة للسكان ، زيادة انتشار التعليم ، توسيع المدينة عمرانيا ، ارتفاع الزيادة الطبيعية للسكان بالانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات وعدم انخفاض معدلات المواليد ، وأخيرا أهمية مدينة مصراته السياسية والادارية والاقتصادية في المنطقة .

ثانيا : السياسة التي اتبعت خلال تلك الفترة في تهجير السكان القاطنين في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، أي سكان بعض الواحات والتجمعات السكانية الصغيرة المعزولة وكذلك مجموعات السكان من البدو الرحيل وشبه الرحيل المتفرقين في مناطق الرعي الجافة ، نقل هؤلاء السكان إلى المناطق الساحلية في الشمال حيث توفر الخدمات في مجال الصحة

١١

النوعيّات في مدينة
مصراته

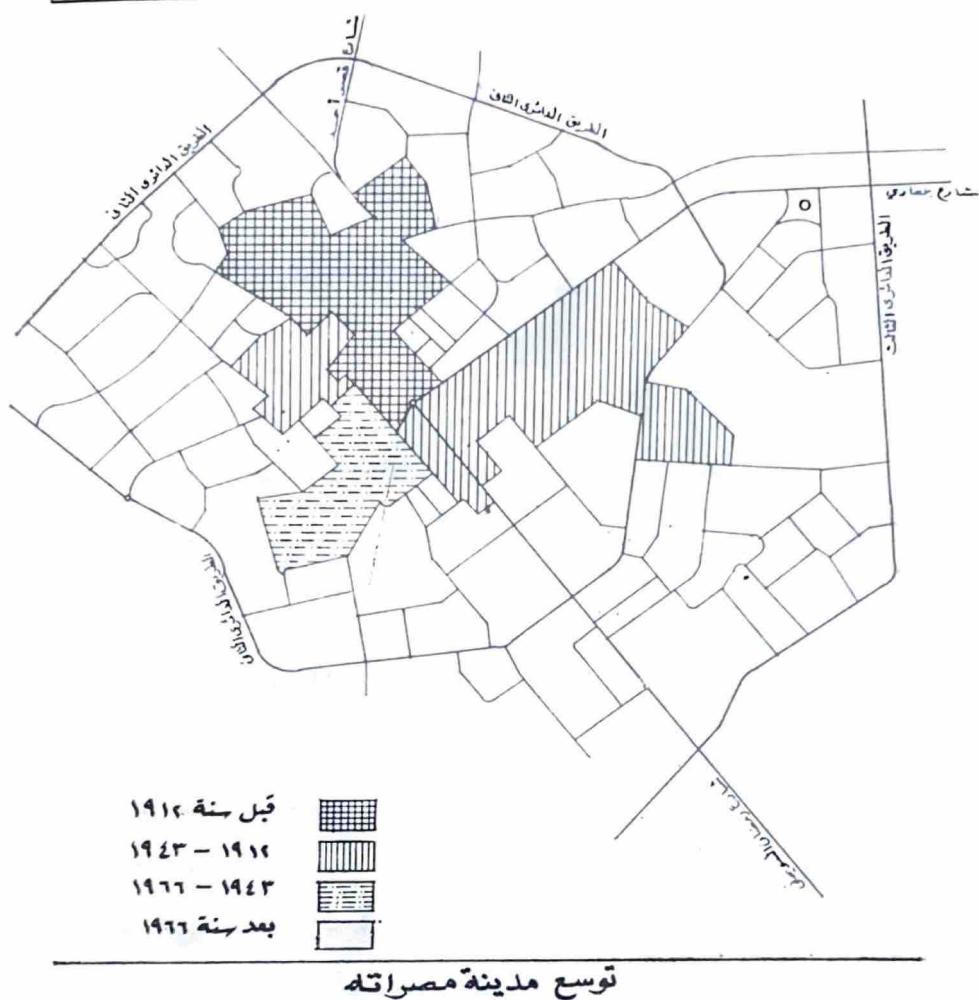


(شكل ٤)

والتعليم والنقل والزراعة وغيرها ، والتي يصعب جداً توصيلها إليهم في مناطقهم القديمة النائية ، وهكذا تم نقل العديد من العائلات من مناطق زلة والجفرة وبويرات الحسون وغيرها وتوطينهم في المناطق المحيطة بمدينة مصراته في المزارع والمنازل التي كانت تسكنها بعض الأسر الإيطالية في السابق وكذلك في بعض المزارع التي استصلاحت حديثاً في المنطقة الريفية من المدينة أو البيوت التي شيدت أخيراً داخل المدينة وخارجها .

ثالثاً : إعادة تخطيط المدينة وتوسيعها ، وقيام الدولة بتنفيذ العديد من المشاريع الإسكانية ومشاريع الخدمات العامة داخل المدينة . وقد أنفقت الدولة في هذه المشاريع مبالغ كبيرة وقامت بتنفيذها بعض الشركات الوطنية والاجنبية الكبيرة ولهذا لم يستغرق تنفيذ تلك المشاريع إلا سنوات محدودة . وهكذا تسكت مدينة مصراته من آن تستوعب خلال فترة زمنية وجيزة جداً أعداداً كبيرة من السكان الوافدين إليها . (شكل ٥)

إن هذه المشروعات الإسكانية ما زالت تتسع كل يوم وتستقبل أعداداً أكبر من السكان ، الشيء الذي يجعلنا نقدر بأن معدل النمو السكاني سيزداد ارتفاعاً خلال السنوات القليلة القادمة من أواخر السبعينيات ، أما في الفترة اللاحقة أي خلال الثمانينيات من هذا القرن ، وبعد أن يتم إنجاز المشاريع المخطط لها في المدينة في المستقبل ، مثل مشروع إنشاء ميناء قصر أحمد الجديد ، ومجمع مصانع الحديد والصلب التي ستقام بالقرب من ذلك الميناء ، ومشروع خط السكة الحديدية الذي سيصل بين مناجم خام الحديد في منطقة فزان بالجنوب ومجمع مصانع الحديد والصلب في ميناء قصر أحمد . إذا تمت هذه المشاريع فإن خريطة توزيع السكان بمنطقة مصراته ستتغير تماماً شاملًا ، وستصبح تلك المنطقة من أكثر مناطق ليبيا ازدحاماً بالسكان ، وستشهد تلك المنطقة تغيراً شاملًا في نسوها السكانية الذي سيكون نمواً سرياً ومرتفعاً جداً قد يفوق كل



التقديرات التي سبق أن وضعها بعض الخبراء والدارسين^(٥) .

ان مدينة مصراته والمنطقة المحيطة بها تشهد اليوم نمواً سكانياً سريعاً وكثيراً . وتتوفر فيها كل العوامل التي تدفع إلى هذا النمو المتزايد ، وبحكم ظروف التطور الحضاري والعماني الذي يتحقق في هذه المنطقة ، تستشهد خلال السنوات القادمة ارتفاعاً أكثر في معدل نموها السكاني فهي تسر الآن بمرحلة تحول جذري من مرحلة تاريخية كانت فيها مدينة مصراته مجرد مدينة صغيرة ذات نشاط اداري وتجاري يعطي المنطقة الزراعية المحيطة بها والتي تضفي طابعها الريفي على المدينة نفسها إلى مرحلة تاريخية جديدة أخذت المدينة فيها تتبع بالطابع الحضري كمدينة من مدن ليبية الكبيرة .

ان هذه المرحلة من التحول التي تعيشها المدينة اليوم يصاحبها الكثير من المشاكل المعقدة التي تجت逢 عن هذا التغير بصفة عامة وعن ظاهرة النمو السكاني السريع بصفة خاصة . فهذا التزايد السريع المتواصل في عدد سكان المدينة يتطلب الكثير من العمل والجهد والمال لتوفير الحاجيات الضرورية والخدمات والمرافق العامة التي يجب أن تزداد وتطور كما وكيفاً لتسد متطلبات السكان المتزايد يوماً بعد يوم ، فمرافق الصحة والنقل والسكن والتعليم وكذلك توفير السلع الاستهلاكية وغيرها ، نراها الآن تواجه الكثير من الصعوبات في تلبية احتياجات سكان المدينة على الرغم

(٥) جاء في التقرير المقدم من شركة (ماك جي ، مارشال مكيلان ولوکاس) سنة ١٩٦٦ م ، في الجزء الخاص بمحافظة مصراته صفحة ٥٨ فقرة ٢ ر٤ : ان المعدل العام للنمو السكاني في مديرية المحجوب والزروق حيث تقع منطقة مصراته العمانية ، خلال الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٦٤ م وسنة ١٩٨٨ م سيكون بمعدل سنوي قدره ٦٥٪ و ٧١٪ على التوالي .

من كل ما يبذل من جهد ونفقات في هذا المجال .

هذا من جهة تأثير النمو السكاني السريع على المدينة نفسها ، أما من جهة تأثيره على المنطقة في مجلها ، فهو يتطلب جهدا خاصا في التخطيط والتنظيم في سياسة التنمية عامة وسياسة التخطيط السكاني للمنطقة بصفة خاصة . فنمو المدينة وضواحيها بهذا الشكل السريع المرتفع وال سريع ربما شكل خطرا في المستقبل على المناطق الزراعية والرعوية بالمنطقة اذ ربما كان حزء من هذا النمو السكاني السريع للمدينة يتم على حساب النمو السكاني للمناطق الريفية خاصة تلك التي تشملها الحدود الادارية لبلدية مصراته وفروعها . فالاحصائيات الصادرة عن بلدية مصراته^(٦) توضح بأن الزيادة السنوية العامة لسكان المنطقة في مجموعها أي كل المناطق التي تشملها حدود البلدية خلال السنوات ١٩٧٣م ، ١٩٧٤م ، ١٩٧٥م ، كانت ١٨٪؎ ، ٢٠٪؎ ، ٢٣٪؎ ، ٣٥٪؎ على التوالي ، بينما لاحظنا أن معدل الزيادة السنوية للسكان داخل منطقة المدينة وما حولها خلال السنوات الاخيرة زاد في متوسطة عن ١٠٪؎ ، وهذا يدل بطبيعة الحال على أن سكان المدينة يتزايدون بقدر وسرعة أكبر بكثير من بقية سكان المناطق الريفية من الاقليم .

لا بد من اتخاذ جانب الحيطة والحذر تجاه هذه الظاهرة والتي قد لا تكون ظاهرة صحيحة في تكوين الهيكل السكاني الموزع توزيعا منتظم ، وذلك بالبحث عن الوسائل التي تعمل على تقليل الهجرة من الريف الى المدينة حتى تتمكن المناطق الريفية من الاحتفاظ بجزء هام من سكانها ، بل ولا بد من العمل الجاد في هذا الميدان لكي يتحقق سكان الريف نموا عدديا يكفي متطلبات التوسيع في ميدان الزراعة والاتساع الريفي الذي تستهدفه خطة التنمية في البلاد .

(٦) نشرة انجازات بلدية مصراته (١٩٧٦ م) ص ١٩ .

ولا بد كذلك من التفكير في مجابهة بعض الصعوبات الديسغرافية الأخرى التي قد تنتج عن هذا النمو السريع مثل ارتفاع الكثافة السكانية في بعض الأحياء بدرجة كبيرة ومثل الزيادة الكبيرة في حجم القوى العاملة في المدينة الناتجة عن الهجرة الوافدة وما قد يتبع كل ذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية معروفة • إن كل هذه الاحتياطات لا بد أن ينظر إليها بعين الاعتبار وتدرس جميع احتمالاتها سلباً وایجاباً حتى يوجه هذا النمو السكاني السريع في طريق سليم متجنبًا موقع الخطر واحتمالاته •

والله الموفق

* * *

المراجع :

اعتمدت في هذه الدراسة على البيانات والاحصائيات المستمدة من المصادر التالية :

- ١ - التعداد العام للسكان بليبيا سنة ١٩٥٤ م
- ٢ - التعداد العام للسكان بليبيا سنة ١٩٦٤ م
- ٣ - التعداد العام للسكان بليبيا سنة ١٩٧٣ م
- ٤ - تقرير الجرد لمحافظة مصراته ، ابريل - أغسطس ١٩٦٦ م المقدم من شركة ماك جي مارشال ، ماكميلان ولو كاس . ايطاليا - شركة محدودة المسئولية ، مهندسون معماريون واستشاريون وخبراء في التخطيط .
- ٥ - النشرة الصادرة عن بلدية مصراته في سنة ١٩٧٦ م تحت عنوان « انجازات بلدية مصراته » من سنة ١٩٦٩ م الى سنة ١٩٧٥ م
- ٦ - مجموعة احصائيات وبيانات غير منشورة تكرم بتزويتنا بها قسم التسجيل المدني بلدية مصراته ، خلال الدراسة الحقلية التي قمت بها مع مجموعة من طلبة المرحلة النهائية بقسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس . خلال شهر يناير من سنة ١٩٧٧ م